

إذا كان المسلم فيه من نوع آخر أو جنس آخر غير المشترط

قوله: وإن جاءه بدون ما وصف أو بغير نوعه من جنسه فله أخذه ولا يلزمه. إذا جاءه بدونه لم يلزمه، ولكن يجوز له أخذه؛ إذا جاءه برّضي أو جاءه بنوع آخر بدل ما اشترى منه ثمن المَلِكِ جاءه بصفري أو بدل الصفري بالخضري، ففي هذه الحال لا يلزمه ولكن إن خاف فوات ماله فإنه يقبضه؛ وذلك لأنه قد يقول: ليس عندي إلا هذا، طالبتة، لو كان دون ما لك علي؛ قد تأخر دينك خمس سنين أو أربع سنين والآن هذا هو الذي وجدته فخذة وإلا أعطيته غيرك، إما أن يصح كـ "يُجد جنس الدين الذي عقد له عليه وإلا يأخذه مقابله من حقه. قوله: وإن جاءه بجنس آخر لم يجز له قبوله. وإن جاءه بجنس آخر لم يجز له قبوله، الجنس: ما له اسم خاص يشمل أنواعا، والنوع: ما له اسم خاص يشمل أفرادا. فالجنس: هو اسم لقسم أو لأشياء مختلفة بأجناسها، والنوع: اسم لجنس مختلفة بأشخاصها. فلو -مثلا - أنه أسلم في تمر وجاءه مثلا بتين أو بعنب فليس له القبول؛ ذلك لأنه من غير ما أسلم فيه نوع آخر كذا العكس لو أسلم في بُر وجاءه بشعير لم يلزمه قبوله؛ وذلك لأنه جنس آخر. البُر تحت أنواع كما ذكرنا؛ فصلنا: الشامى والحجاب.. والنقيلي والماء والشعير تحت أنواع فهو جنس؛ الشعير جنس والبُر جنس والتمر جنس والزبيب جنس، ولكن كل جنس تحت أنواع، فإذا جاءه بجنس غير الجنس الذي أسلم فيه لم يلزمه قبوله.